الأصول الإحتياطية الأجنبية لمجلس التعاون، 2023م[1]

واصل مجموع **الأصول الإحتياطية الأجنبية** لدى مجلس التعاون **نموه** للعام الثالث على التوالي، حيث بلغ بنهاية العام 2023م ما يقارب **747.7** مليار دولار أمريكي، وبنسبة نمو بلغت **4.4%** مقارنةً مع العام السابق. ويعزى هذا النمو إلى زيادة الإيرادات النفطية، حيث بلغ متوسط سعر برميل خام برنت خلال العام 2023م نحو 82.5 دولار أمريكي، والتي بدورها تشكل الحيز الأكبر من الموارد المالية لدول المجلس، وكذلك نتيجة لارتفاع أسعار الأصول المالية في الأسواق العالمية.

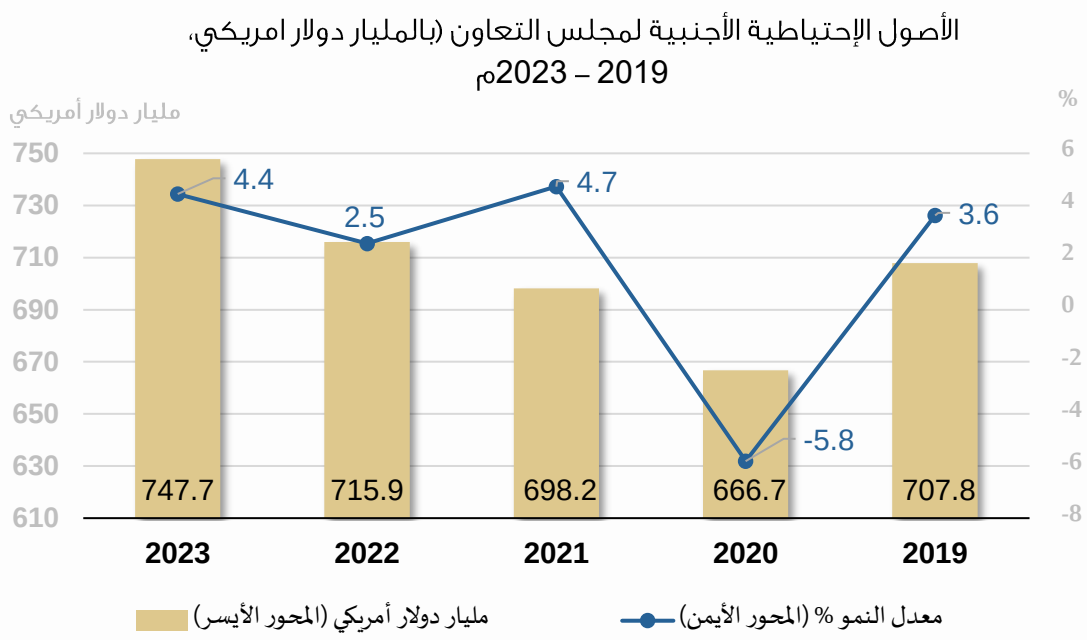

تشمل الأصول الإحتياطية الأجنبية؛ الذهب النقدي، وحقوق السحب الخاصة، والاحتياطي لدى صندوق النقد الدولي، والنقد الأجنبي، بالإضافة إلى الودائع واستثمارات الأوراق المالية في الخارج. تعتبر الأصول الإحتياطية الأجنبية مقياساً رئيسياً لقدرة الدولة على تغطية الواردات، وتعزيز الثقة بالسياسة النقدية للدولة، ودعم استقرار سعر صرف العملة الوطنية، وامتصاص الصدمات الاقتصادية بشكل عام سواء كانت محلية أو عالمية.

وبحسب صندوق النقد الدولي، يبلغ حجم **الأصول الإحتياطية الأجنبية** عالمياً **15,694** مليار دولار أمريكي، وبالتالي يشكل مجموع الأصول الإحتياطية الأجنبية لدى مجلس التعاون ما نسبته **4.8%** من الإجمالي العالمي في العام 2023م.
وأتى **ترتيب** مجلس التعاون من حيث حجم الأصول الإحتياطية الدولية في **المرتبة الخامسة** عالمياً بعد الصين واليابان والاتحاد الاوروبي وسويسرا.

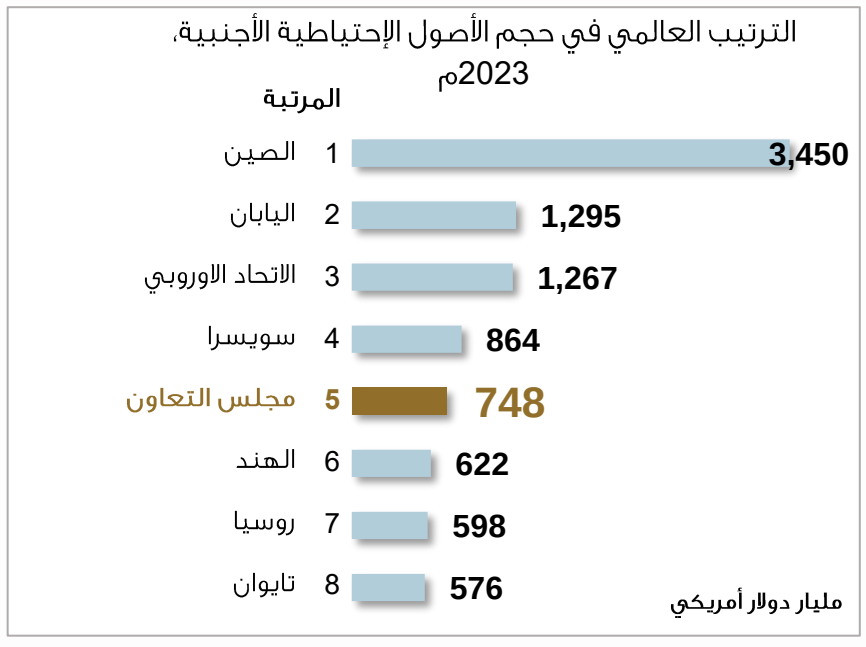

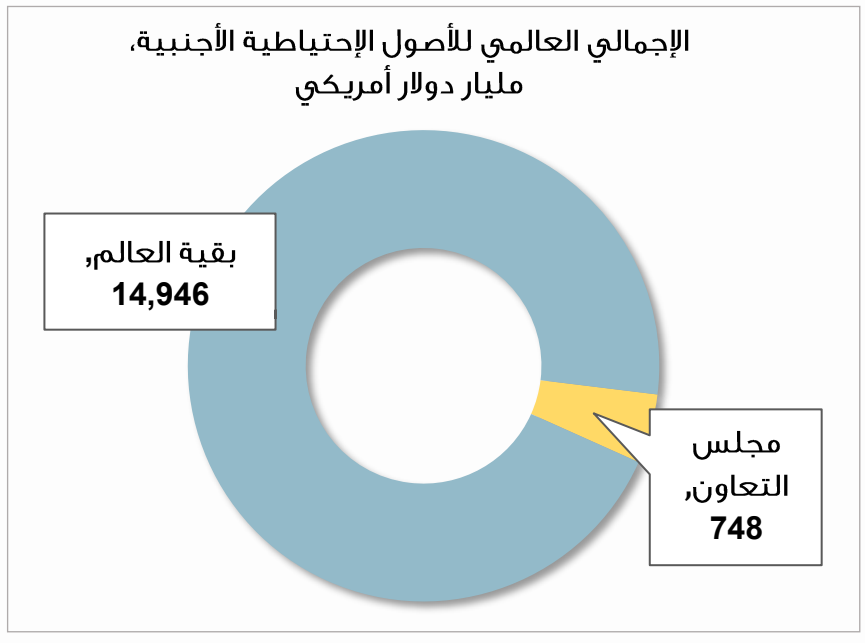

وعلى صعيد الدول الأعضاء، **ارتفع** حجم الأصول الإحتياطية الأجنبية بنهاية العام 2023م مقارنةً مع العام السابق في دولة الإمارات العربية المتحدة بنسبة بلغت 36.9%، وفي دولة قطر بنسبة 8.7%، وفي مملكة البحرين بنسبة 6.8%. وعلى العكس من ذلك، **تراجع** حجم هذه الأصول في كل من؛ المملكة العربية السعودية بنسبة –5.0%، وفي دولة الكويت بنسبة –1.3%، وفي سلطنة عُمان بنسبة –0.6% بذات الفترة.
هذا وشكلت الأصول الإحتياطية الأجنبية في المملكة العربية السعودية ما نسبته 58.4% من إجمالي أصول مجلس التعاون، يليها ما لدى دولة الإمارات العربية المتحدة بنحو 25.3%، في حين بلغت حصة الدول الأعضاء الأخرى مجتمعة نحو 16.3%.

الأصول الإحتياطية الأجنبية لدول مجلس التعاون، 2023م

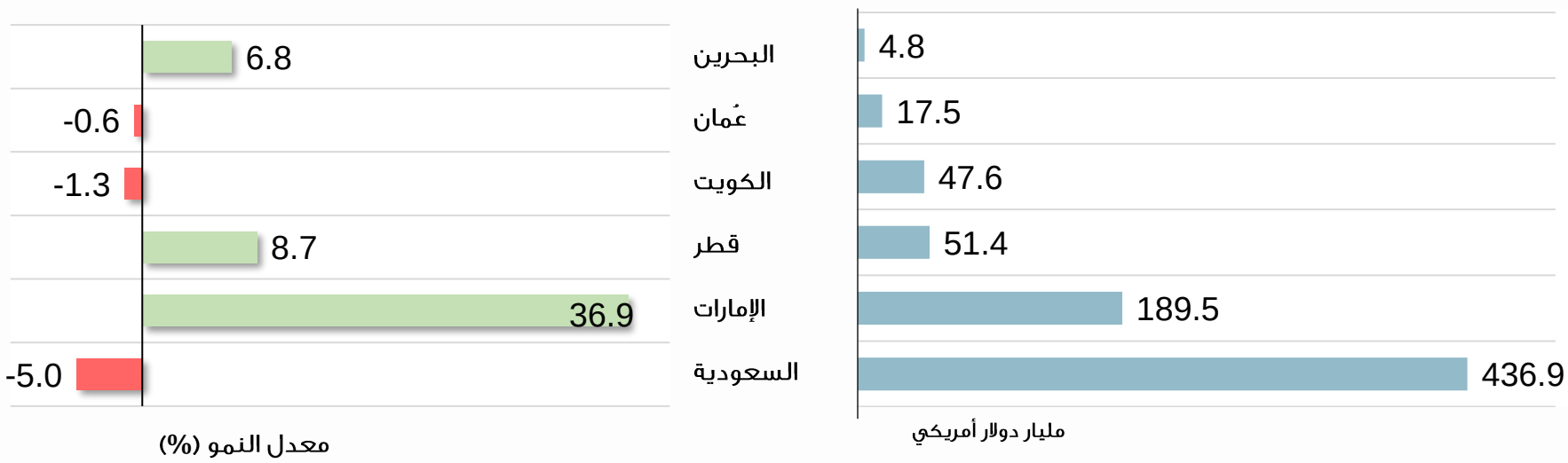

– مصدر البيانات: النشرات الصادرة من البنوك المركزية في دول المجلس، وقاعدة بيانات صندوق النقد الدولي.